التذييل الخامس

توصيات لجنة لبحر المتوسط المتعلقة بادارة الطلب على المياه والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية

ألف- توصيات بشأن إدارة الطلب على المياه

إن ميدان إدارة الطلب على المياه هو أحد الميادين التى يتوقع تحقيق تقدم فيها بالنسبة لسياسات المياه فى حوض البحر المتوسط . لقد أصبحت رقابة الطلب على المياه للجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة هدفا سياسيا يتسم بالأولوية .

توجيه العام

فى معظم بلدان بلدان البحر المتوسط يقترب بسرعة الاستهلاك الفعلى للمياه من حدود الموارد المتاحة . فقد بدأ ظهور النقص فى المياه ، سواء ظرفيا أو هيكليا ، الذى سينتشر ويسوء فى العقود القادمة. ويرجع هذا النقص الى زيادة الطلب على المياه . فقد زاد الطلب بنسبة ٦٠ في المائة طوال الربع الأخير من القرن.

وتقليديا ، تمت مواجهة هذه الحالة بزيادة الامداد. إلا أن اليوم يقترب هذا الحل من حدوده . فحشد موارد إضافية يؤدى الى مواجهة عقبات إجتماعية أو إقتصادية أو إيكولوجية .

لقد حان الوقت لتصل إدارة المياه الى معادلة من الجانب الآخر من خلال الادارة الفعالة على الطلب. فينبغى إدارة الطلب وإدارة الامداد مع احتمال تحسينهما بطريقة متكاملة .

وهذه الحقيقة الواضحة والتوصيات التالية قد أملتها الحاجة الى إدارة الطلب على المياه فى منطقة البحر المتوسط .

* تحتاج هذه السياسات الى أن تستهدف الاستخدامات والمستعملين المختلفين وتكون جزءا من سياسات متكاملة لادارة المياه ، تتسم بوضع أهداف محددة تتحقق فى نطاق مدد محددة . وينبغى أن تكون السياسات ثابتة ومستمرة وتتسم بأنظمة مناسبة لرصد الأداء .

* ينبغى أن يأخذ النهج فى الاعتبار زيادة الطلب على المياه من سكان المدن والمناطق الريفية ، ولاسيما فيما يتعلق بمياه الشرب ، مع عدم تجاهل العدل الاجتماعى .

* وعند إعتماد أو تعديل السياسات الانمائية فى جميع القطاعات ، ينبغى إيلاء الاعتبار ، على المستوى الاستراتيجى، الى آثارها المحتملة على تحقيق أو عدم تحقيق السياسة المتكاملة لادارة المياه وكيف يمكن أن تؤثر على الطلب على المياه . وينبغى أن تتكيف سياسات التنمية هذه بحيث لا تؤدى الى آثار ضارة على الحاجة الى خفض الطلبات على المياه .

نهج للفهم المشترك وتوصيات

فى مواجهة هذه النتائج ، قررت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة أن تكرس عام ١٩٩٧ من بين الاولويات قصيرة الاجل لدراسة موضوع المياه من زاوية إدارة الطلب .

الأهداف

- تحديد خصائص نظم استخدام المياه مع النقاط القوية وسوء تشغيل أو عدم الاتساق الموروث في الأنظمة المعتمدة؛
- تحديد العقبات الاجتماعية الاقتصادية والمؤسسية والقانونية والتقنية التي تعوق أو تمنع الإدارة المستدامة للطلب وأهميتها؛
- وضع تقييم محدد لصيانة المياه التي يمكن تحقيقها، وتقدير الفعالية والتكاليف على أساس الجدوى التقنية والاقتصادية؛

• تحديد التدابير الاجتماعية الثقافية والاقتصادية والمؤسسية والقانونية والتقنية التي ينبغي اتخاذها لعلاج العيوب وإزالة العقبات للادارة الجيدة للطلب على المياه لمنع النقص في المستقبل.

النهج المتبع

تحليل أولى لحالات ٢١ بلدا وكيانا ساحليا فى البحر المتوسط

لقد تم وضع هذه البلدان والكيانات فى أربعة مجموعات لها جميعا حالات مشابهة فيما يتعلق بخطر النقص الذى يهددها والطلب على المياه الحالى وفى المستقبل :

١ **المجموعة ١ : البلدان التى لا يوجد بها خطر نقص حتى بعد عام ٢٠٢٥** (ألبانيا ، البوسنة والهرسك ، كرواتيا ، فرنسا ، اليونان ، إيطاليا ، موناكو ، سلوفينيا ، تركيا)

٢ **المجموعة ٢ : البلدان التى قد يوجد بها خطر نقص عرضى محلى**(قبرص ، لبنان ، المغرب ، أسبانيا ، الجمهورية العربية السورية)

٣ **المجموعة ٣ : البلدان التى قد يوجد بها نقص عرضى أو هيكلى إبتداءا من عام ٢٠٠٠ بالرغم من الطلب المنخفض الحالى على المياه** (الجزائر ، أسرائيل ، مالطة ، السلطة الفلسطينية ، تونس)

٤ **المجموعة ٤ : البلدان التى سيوجد بها نقص هيكلى إبتداءا من عام ٢٠٠٠ يضاعف منه زيادة الطلب على المياه** (مصر والجماهيرية العربية الليبية) .

المعلومات بشأن الطلبات على المياه وأنظمة إستخدام المياه

تم جمعها من الخبراء الوطنيين من خلال استبيانات وعرضت فى ثلاث وثائق مرجعية توضح بموضوعية سياق بلدان البحر المتوسط .

١- ***مشاكل إدارة الطلب على المياه في بلدان البحر المتوسط.*** أعادت الدراسة التمهيدية هذه التأكيد على أهداف وطرق ووسائل وأدوات إدارة الطلب وكذلك على نهوج تقييم جدوى صيانة المياه المتوقعة.

٢- ***موجز لصحائف المعلومات القطرية.*** يمثل هذا جهدا لتحسين وتنسيق واستكمال المعلومات بشأن استخدام المياه في بلدان البحر المتوسط .

٣- ***خلاصة وافية مؤقتة "لمعايير أساسية وإحصائيات تتعلق بالطلب على المياه في البحر المتوسط"***، التي تستكمل الموجز من خلال بيان أهم الأرقام المتاحة.

حلقة عمل لمناقشة النتائج ووسائل أفضل لإدارة للطلب على المياه

إجتمع خبراء ورسميون من ١٦ بلدا و١٤ منظمة حكومية دولية أو غير حكومية وشركات خاصة وسلطات محلية فى فريجى (فرنسا) ١٢-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ . ويرد توجيه المناقشات فى الوثيقة الاطارية لحلقة العمل وفى **السجل الموجز** بتفاصيل المقترحات والاستنتاجات والتوصيات العامة .

التقييم المشترك

أدت النتائج التى أحيط بها المجتمع المسؤول عن تصميم وتنفيذ سياسات المياه فى البحر المتوسط الى التأكيد على خمس نقاط رئيسية .

١- **الانظمة الايكولوجية هى حقوق المستعملين**

إن الطلب البيئى على المياه من خلال الانظمة الطبيعية هو جانب أساسى للطلب على المياه فى البحر المتوسط .

ينبغي أن يحترم سحب المياه من الوسائل الطبيعية صيانة "المستوى الادنى المقبول" للصيانة الايكولوجية للانظمة الايكولوجية ، التى هى أيضا حق للمستعملين .

٢- نظم إستخدام المياه غير صالحة تماما

يبدو أن جزءا كبيرا من المياه المستخرجة تستخدم إستخداما سيئا أو قليلا فى معظم بلدان البحر المتوسط .

* يجرى تسرب ثلث حجم المياه على الاقل المنتجة والموزعة كمياه للشرب من خلال الشبكات أو تهدر نتيجة سوء الاستخدام .

* يجرى خسارة حوالى نصف حجم مياه الرى من خلال التسرب أثناء النقل وسوء وسائل الامداد الى الحقول وإنخفاض كفاءة شبكات الرى وإختيار محاصيل تستهلك مياه كثيرة .

* تستخدم صناعات كثيرة ذات عيوب فى إعادة الدوران والتسرب والفقد وعمليات إنتاج لا تتسم بالكفاءة أحجام من المياه تزيد عن حاجاتها مما يقلل من نوعيتها .

٣- الاسباب المحددة بوضوح

هناك ثلاثة مجلات :

تشريعية وسياسية : تم إدراج مفهوم إدارة الطلب في جميع أعمال التخطيط والتشريعات حيث تتخلف بعض البلدان لأسباب تاريخية، إلا أن توازن القوى يتغير؛

اجتماعية اقتصادية: تغيرت المياه من كونها موجودا طبيعيا إلى موجود اقتصادي نادر. وله أيضا أبعاد اجتماعية وثقافية وبيئية ينبغي الحفاظ عليها. إن الوعى بهذا التطور ليس منتشرا فيما بين جميع العاملين فى إقتصاد المياه .

تكنولوجية: بصورة عامة، توجد التكنولوجيا ولكنها لا تستخدم عادة. وفي الوقت الحالي، لا يمكن لكل بلد الحصول على معظم التكنولوجيا الحديثة .

تؤدى العيوب فى إدارة الطلب على المياه الي خسارة الموارد على أساس الكمية والنوعية وكذلك الخسارة الاقتصادية وما يتبعها من ربحية منخفضة.

إن حجم المياه المفقودة أو المهدرة تشكل "مصرفا للمياه" غير مستغل . ومن ثم فإن إدارة الطلب على المياه هي أكثر كفاءة من البدائل الأخرى للإمداد بالمياه. إن إمكانية تحقيق وفورات فى المياه ينبغى أخذها فى الإعتبار عند كل مرحلة من مراحل إدارة المياه ، من الاستخراج للمياه للاستعمال الى تصريف مياه الفضلات فى البيئة . وينبغى أن تركز إدارة الطلب فى الاساس على أضعف وصلة فى سلسلة الاستخدام .

٤- "مصرف المياه" غير المستغل

بالنسبة لجميع بلدان البحر المتوسط ،قد يؤدى التقدير الاولى لكمية المياه التى يمكن توفيرها بواسطة الادارة الرشيدة للاستخدام وإنخفاض الطلب الى حجم هائل (٧٥،٥ كيلومتر مكعب سنويا) بالمقارنة بالمياه الاضافية التى يجرى الامداد بها لتغطية الزيادة فى الطلب المتوقع فى السنوات العشرين أو الثلاثين القادمة (+ ٨٥ كيلومترا مكعبا سنويا لعام ٢٠١٠ على أساس إفتراض مرتفع و + ١٤٨ كيلومترا مكعبا فى عام ٢٠٢٥) .

* إن أكثر الوفورات على أساس الحجم هى فى قطاع الزراعة : خفض الخسارة خلال النقل مع كفاءة أكبر (٧١ فى المائة من الاجمالى وأكثر من النصف نتيجة لتحسين الكفاءة) ،

* وتأتى الاهمية التالية من إعادة دوران أفضل من الصناعة (١٨ فى المائة) ،

* ثم خفض خسارة وتسرب وإهدار مياه الشرب فى المجتمعات المحلية (١٠ فى المائة) ، بالرغم من قيمتها الأكبر نظرا للتكاليف المرتفعة فى انتاج وتوزيع مياه الشرب .

٥- التحسينات الممكنة

من الممكن تقنيا صيانة جزء كبير من المياه المفقودة أو المهدرة ويكلف هذا أقل من إنتاج إمدادات جديدة ، ولاسيما تكاليف الإمداد بالمياه لتغطية الاحتياجات الاضافية فى المستقبل .

ومن ثم تسعى إدارة الطلب على المياه الى خفض "عدم استخدام" المياه المستخرجة أو المنتجة و"سوء استخدامها" ، وبمعنى آخر الاهدار المادى و/أو الاقتصادى فى كلا الجانبين . وتتألف هذه من : عيوب عملية فى نظام الاستخدام (خسارة وتسرب والافتقار الى الكفاءة) الاستخدام غير الضرورى أو غير الحقيقى والافراط فى إستخدام مياه ذات نوعية عالية عندما يكفى إستخدام نوعية منخفضة ، الاختيار السيئ للاستعمال وإعادة الاستعمال وعيوب الاستخدام فى أسفل المجرى . ومن الضرورى فى نفس الوقت :

* خفض الطلب أو على الاقل التباطؤ فى زيادته ،
* تنسيق إمكانيات الطلب والامداد كلما كان ممكنا ،
* تنسيق وأفضل إستخدامات متعددة لموارد المياه المحدودة،
* تغيير العوامل التى تحكم متطلبات المياه وتكييف الهيكل القطاعى لاستخدام المياه وتعزيز الاكثر كفاءة .

تستخدم إدارة الطلب على المياه وسائل تختلف طبقا لنوع العيب الذى ينبغى معالجته . وبعض الوسائل ، ولا سيما ذات الطابع التقنى ، هى عوامل مباشرة لصيانة المياه ، أما الوسائل الأخرى غير المباشرة فهى تيسر وتحكم تطبيق الاولى وتؤثر على سلوك المستعملين) أدوات إقتصادية ومالية وإجتماعية ثقافية وقانونية وناظمة) . وينبغى إستخدام جميع أدوات إدارة الطلب بطريقة متناسقة . فيعزز هذا التآزر فعالية الادارة بشرط أن تقوم نفس سلطة الادارة بتطبيق الادوات .

وبالرغم من أن الجميع لهم نفس الغرض ، تعتمد إستراتيجيات إدارة الطلب ، مع إختيار حلول الاولوية وتنسيق أدوات الادارة المختلفة ، الى حد كبير على الانواع الرئيسية للعيوب ومستوى تنافس العرض والطلب والوسائل الاجتماعية الاقتصادية والحالة في كل بلد .

مبادئ توجيهية للعمل

إدراج إدارة الطلب على المياه بفاعلية في استراتيجيات المياه الوطنية وسياسات التنمية:

* تعزيز الإدراج الفعال لأهداف رقابة الطلب في سياسات تخطيط المياه وفي جميع السياسات الإنمائية القطاعية وكذلك سياسات صيانة المياه التي لها أثر على متطلبات المياه؛
  - محاولة وضع تواريخ لتحقيق هذه الاهداف .

* الاضطلاع بدراسات جدوى لإمكانيات صيانة المياه (الوفورات المحتملة والطرق والتكاليف والحدود الزمنية والمعايير القانونية والمالية والرقابة وما إلى ذلك):
  - التقييم بدقة لجدوى عمليات رقابة الطلب (حجم المياه التي يجرى صيانتها بتكلفة منافسة) تحت ظروف مختلفة وفي أوضاع إجتماعية إقتصادية وثقافية مختلفة .

* تعزيز الاستثمار في أنشطة تستخدم المياه بفعالية بقدر الإمكان (ولا سيما في الزراعة والصناعة :
  - ضمان أن الاستثمار (ترميم أو بناء شبكات جديدة وطرق إستخدام وأنماط محاصيل) يسبقه دراسات جدوى بشأن سيناريوهات تتضمن مقارنات للأثر على الطلب ،
  - ضمان أن جهود إعادة الدوران من قبل الصناعة مفيدة لها .

١- تطوير الوعي فيما بين الجمهور والعاملين الاقتصاديين والمدراء ومتخذي القرارات بأهمية فقدان وهدر المياه على أساس اقتصادي وحجم المياه والدعوة إلى الإحساس بالمسؤولية فيما بين المستعملين من أجل إدارة أفضل لنطلب على المياه

* تنفيذ حملات تعزيز الوعي على جميع المستويات:
  - زيادة وعي المستعمل بهدر المياه وفرص توفيرها بواسطة مكافحة الهدر من خلال سلوك بسيط توضحه أمثلة عملية ،
  - توعية الجمهور بقيمة المياه وخطر نقصها يتبع ذلك أعمال متوسطة وطويلة الاجل،
  - إستخدام دعم الروابط وإستخدام جميع أنواع وسائل الاتصال السمعية البصرية ومواد وأعمال التثقيف (فصول المياه) وتكييفها لكل بلد.

* تيسير الحصول على المعلومات بشأن الطلب على المياه :
  - توفير معلومات عن أسعار ورسوم المياه ،
  - إستخدام المشاركة الفعالة لخبراء شبكات المياه فى البحر المتوسط ودراسة إمكانية تيسير تبادل المعلومات من خلال تطوير نظام المعلومات الاوروبى المتوسطى بشأن المعرفة التقنية فى قطاع المياه ، المتفق عليه فى مؤتمر إدارة المياه المعقود فى مارسيليا.

٢- تحسين المعرفة فيما بين الجمهور والعاملين الاقتصاديين والمدراء ومتخذي القرارات وتقييم المزايا المحتملة التي يمكن تحقيقها من إدارة اقتصادية أكثر للطلب على المياه مع التأكيد على الشفافية الكلية:

وضع آليات لجمع البيانات لمعرفة كفاءة شبكات وأنظمة الاستخدام، بما فى ذلك :
- علم القياس (تركيب معدات لقياس تدفق المياه والنوعية الخ) . رقابة وصيانة أنظمة القياس على جميع المستويات: إن الانتاج والتوزيع والاستهلاك هى شروط ضرورية لأى نهج لتوفير المياه. وينبغى وجود سياسة متابعة وصيانة ومعدات مناسبة ،
- معلومات شاملة أكثر ومحددة أكثر ومركزة إقليميا أكثر عن إستخدام المياه فى كل قطاع (الكميات وتنوعها والاحتياجات الفعلية ومحصول الاستخدام ، ولكن أيضا

النوعية وطرق الاستخدام ودور الوسطاء وتكاليف الدفع والمرونة والتغيرات فى الاسعار الخ)،

- دعم مؤسسى يسمح بتحليل التدابير والبيانات ذات العلاقة لتوفير عناصر موضوعية لمتخذى القرارات بشأن وضع القرارات وما يتبعها من رصد وتوفير معلومات تتسم بالشفافية للجمهور .

* إعداد والأخذ في الاعتبار أهداف إشارية ومعايير للأشكال الرئيسية للاستخدام على أساس الكمية والنوعية :
  - معايير تساعد فى تحديد الاحتياجات الفعلية وتقوم بدور نقطة مرجعية لتقدير الهدر،
  - تعزيز البحوث فى هذا المجال .

٣- **الاضطلاع بأنشطة عملية لرقابة الطلب**

* تنفيذ مشروعات تجريبية لتحسين فاعلية أنظمة الاستخدام (الشبكات والعمليات الخ) :
  - تهدف الى الاستخدام والاستفادة من النتائج لوضع مثل هذه الاستراتيجيات .

* تحسين ناتج توزيع الشبكات وإستخدامها ،والتركيز على الصيانة
  - تحسين الرقابة على توزيع المياه (التدفق والضغط) ولاسيما الرقابة نحو أسفل النهر (مياه الشرب والرى) ،
  - تصور خصخصة خدمات توزيع المياه بحذر وبالتدريج وبشفافية ، إذا كان هذا سيساعد فى تحسين شبكات التوزيع ،
  - وضع إهداف إدارة محددة بدقة ذات إهتمام بهيئات التوزيع ، مثل ، من خلال إبرام عقود عندما تخصص الدولة الموارد ،
  - وضع إجراءات للرى أكثر إقتصادا (مرشات صغيرة والتنقيط) وتشجيعيا من خلال تدابير إقتصادية (بما فى ذلك الاسعار الزراعية) ،

- تعزيز التوسع فى إستخدام مياه من نوعية منخفضة (المياه المالحة أو مياه البحر وكذلك مياه النفايات الحضرية والصناعية المعالجة) بدلا من مياه الشرب ، عندما يكون ذلك ممكنا بتكاليف معقولة .

* وضع أنظمة متطورة وتدريجية للاسعار والرسوم :
  - يتضمن هذا أن الوعى بالتكاليف الفعلية لانتاج وتوزيع ومعالجة المياه ينبغى أن يكون أكثر شفافية ، أى ينبغى وجود إجراءات للمحاسبة واضحة فى جهات الادارة حتى يمكن للفروق فى تكاليف وأسعار المياه وما يتبعها من أثر على الخيارات السياسية المختلفة لتحديد الاسعار تقديرها على نحو أفضل ،
  - الاخذ فى الاعتبار أهداف إدارة الطلب على وجه صحيح (طبقا لأشكال الاستخدام المختلفة وطرق الاستخراج ونوعية المياه ...). وينبغى أن تكون الطريقة المستخدمة فى تحديد رسوم المياه واضحة لفهمها وسهلة لإستخدامها وذلك لتطبيقها على نحو واقعى حتى يمكن قبولها . ومن المستصوب تحديد الرسوم بناء على الحجم للزراعة ولمياه الشرب .

* جعل المستعملين يفهمون مباشرة معنى وهدف الحوافز المالية فى شكل عقوبات (ضرائب ورسوم ...) أو تشجيع (إعانات). ويمكن أن تكون هذه الحوافز أدوات أخرى لتوجيه الاستهلاك .

* تعزيز إدراج أفضل لشروط إدارة الطلب فى جميع السياسات الانمائية القطاعية وذلك لخفض الطلب :
  - فهم أفضل للتفاعل بين إستراتيجيات إدارة المياه وسياسات التنمية القطاعية التى لها أثر على الطلب على المياه فى كل بلد ،
  - تشجيع دور مؤسسات التنسيق على المستوى الوطنى فى علاقتها بالطلب على المياه (نظام يرخص باستخراج المياه الخ) ،
  - إضفاء الطابع المؤسسى لمشاركة المستعملين فى إتخاذ القرارات (روابط المزارعين المستخدمين للرى الخ) ،

- إذا كان هناك نظام ترخيص ، توفير شرطة للمياه فعالة تتوفر لها الموارد البشرية والمالية ،
- تحسين محصول المياه وتقنيات تجديد المياه الجوفية .

٤- تشجيع التعاون فيما بين مجموعات البلدان التي تواجه نفس مشاكل إدارة الطلب والندرة في المستقبل

* تشجيع نقل المعرفة العلمية للمدراء :
- نقل التكنولوجيا والتدريب المناسب للتمكن من تكنولوجيات صيانة المياه بفاعلية ،
- تبادل الخبرة فيما بين البلدان التى تواجه مشاكل مشتركة ولكن لها إستراتيجيات مختلفة ومكملة ،
- ضمان أن تصبح إدارة الطلب على المياه مجال للتدريب يحظى بالاهمية مثل إدارة الموارد للمدراء التقنيين لتخطيط والمياه وإستخدامها.

* تنفيذ تعاون إقتصادى وتقنى بشأن المياه يتمشى مع أهداف إدارة الطلب على المياه :
- تعزيز التعاون الذى يؤدى الىالاقتصاد فى المياه ،
- ضمان أن دعم المشاركة الاقتصادية ، من خلال إنشاء منطقة تجارة حرة بحلول عام ٢٠٠٠ ومن خلال تعاون مالى ، لن يكون له أثر سلبى وبالتالى يؤدى الى تدهور بيئى فى إدارة الموارد الطبيعية ، بما فى ذلك المياه ويضمن الأمن الغذائى لمعظم البلدان المعرضة للتأثر . وهذان متطلبان رئيسيان لوضع مكونات التنمية المستدامة فى إطار نهج منتظم ورشيد .

باء- توصيات بشأن الادارة المتكاملة والمستدامة للمناطق الساحلية

إذ تحاط علما بنتائج الفريق العامل المعقود فى بيبدورم تحت توجيه مديرى مهمتين ، المغرب ومنظمة Medcities [1] (٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧) وعلى ضوء عمل مركزالانشطة الاقليمية للخطة الزرقاء و مركزالانشطة الاقليمية لبرنامج الاعمال ذات الاولوية ، بشأن التدهور السريع لكثير من المناطق الساحلية ، مثل الجزر ، ومخاطرها الموروثة على بعض الانشطة الاقتصادية ، إعتمدت لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة التوصيات التالية :

"١" تحسين الآليات المؤسسية للادارة المتكاملة للمناطق الساحلية بواسطة إنشاء عند الضرورة و/أو دعم الهياكل فيما بين الوزارات أو الادارات وأطر لتعاون العاملين المشاركين فى تنمية وإدارة وتكامل انشطتها .

وينبغى إنشاء هذه الهياكل على المستوى ذى العلاقة بكل بلد (الوطنى والاقليمى والمحلى) .

وينبغى دعوة السلطات المحلية والاقليمية للقيام بدور مهم فى الاعداد لإستراتيجيات للادارة المتكاملة للمناطق الساحلية .

"٢" وضع أو دعم وفرض صكوك تشريعية ونظامة :

- على المستوى الاقليمى ، إعداد خطوط توجيهية لتنفيذ صكوك قانونية وطنية ملائمة ،
- وعلى المستوى الوطنى ، ينبغى للتشريعات الوطنية :

- أن تحدد المناطق الساحلية المعنية ،

---

[1] PAP report MCSD/18/97/W1

- تتطلب إعداد خطط إدارة لجميع المناطق الساحلية الخاضعة لضغوط إنمائية ،
- ضمان أن يصاحب خطط الادارة دراسات الاثر البيئى ،
- وضع إجراءات للتنمية والحماية لتعزيز الادارة المستدامة للمناطق الساحلية بما فى ذلك إجراءات لحماية المواقع ذات القيمة الايكولوجية والمناظر الطبيعية لمنع إنتشار التنمية الحضرية المبعثرة أو تنمية قريبة جدا من الشواطئ وضمان توفير البنية الاساسية البيئية للمناطق التى تم تحضرها .
- وحتى بدء نفاذ خطط التنمية الاقليمية أو المحلية ، ينبغى إعتماد أحكام لصيانة المناطق الطبيعية والساحلية وتنفيذها .
- وإخيرا ، ينبغى ضمان تنفيذ الاحكام السابقة ، ومن أجل هذه الغاية :
- ينبغى دعم المنظمات المسؤولة عن التنمية الساحلية والحماية ، وينبغى تدريب الموظفين ،
- ينبغى توفير أو دعم آليات فرض القانون ،
- وإذا لزم الامر وبالنسبة للأوضاع الوطنية ، ينبغى أن تكون الاجراءات القضائية أسهل لمعارضة قرارات التخطيط ،
- ينبغى وضع نظام فعال للمسؤولية والجزاءات .

"٣" ضمان الوصول للمعلومات لزيادة الوعى والتدريب لأكبر عدد ممكن من العاملين . وينبغى تشجيع نشر المعلومات من خلال تبادل الخبرة ونقل المعرفة التقنية من خلال الاستفادة من هياكل خطة عمل البحر المتوسط .

"٤" وضع نظام مناسب لحوافز الادارة المتكاملة للمناطق الساحلية من خلال وضع أدوات إقتصادية ومالية وضريبية تضمن إرتباط وتوازن تكاليف حماية وإدارة المناطق الطبيعية بالموارد المالية التى تولدها التنمية . وينبغى تنسيق أموال الخدمات متعددة الاطراف والتعاون الثنائى والموارد المحلية على نحو أفضل .

"٥" بدعم من المنظمات الدولية ذات العلاقة والاتحاد الاوروبى ، وضع مشروعات تجريبية عملية فى مجال إدارة المناطق الساحلية ونشر نتائجها .

ينبغى إيلاء الاولوية للمشروعات المتعلقة :

- بالمناطق الساحلية الخاضعة لاستخدامات محتملة أو متصارع بشأنها ،
- مناطق أخرى ذات أهمية بيئية أو إقتصادية أو إجتماعية مثل الجزر والدلتات .

"٦" إن دور الجمهور مهم جدا فى إطار التنمية المستدامة للمناطق الساحلية ، طبقا للمسؤولية المشتركة التى يجب تشجيعها . إن الهدف الرئيسى هو زيادة الفرص وتحسين فعالية المشاركة الجماهيرية الفعالة .

- ومن أجل هذا الغرض ، ينبغى وضع آليات للمشاركة ، مثل اللجان الاستشارية والتحقيقات العامة والاستماع للأراء المختلفة والمشاركة الفعلية فى الادارة.

- وتقترح لجنة البحر المتوسط للتنمية المستدامة :

  - وضع خطوط توجيهية عملية للادارة المتكاملة للمناطق الساحلية ،
  - وضع تقرير منتظم عن حالة بيئة المناطق الساحلية ، وإستخدام أدوات التقييم بدعم من الأطراف المتأثرة ،
  - وضع اشكال جديدة للمشاركة بين الجمهور والأطراف المتأثرة الأخرى لتشجيع الافكار الابداعية ،
  - دعوة الجمهور للمشاركة فى عمليات إتخاذ القرارات ،
  - دعم التعاون الذى يعزز تبادل الخبرات ويضيف حوافز للجمهور لبرامج ومشروعات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية .

ينبغى تعزيز الاستراتيجيات الوطنية والاقليمية والمحلية ومشاركات البحر المتوسط لضمان الادارة المستدامة للمناطق الساحلية .